عرضتها الحكومة لا تبين لنا كيف ستتغلب عليها ... ان عائدات اكبر من الصادرات هي التي ستشجع الصناعيين على توجيه منتوجاتهم الى الاسواق الخارجية » . اما التخفيض الزاحف كوسيلة لتشجيع الصادرات ، فانه لم ينجح بمدى كاف ، بحسب رأي باتنكين ، لان زيادة الاجور والمداخيل تغطي خلال زمن قصير الفرق الذي يحصل عليه المصدر نتيجة التخفيض الزاحف ، بحيث يؤدي غلاء الانتاج الى جعل التصدير غير مفيد . وهناك رأي اخر يقول ان اسلوب التخفيضات لم يعد يجد نفعا ، بسبب سرعة تحسن قيمة الدولار الاميركي ، وازدياد قدرة المنافسة لدى منافسي الصادرات الاسرائيلية (دوف غنحوفسكي - يديعوت احرنوت ، ٧٦/٢/١٢) .

خلاف بين وزير المالية ووزراء اخرين

اثار مشروع الميزانية ردود فعل « عدائية » لدى بعض الوزراء في الحكومة الذين خفضت ميزانيات وزاراتهم ، مثل التعليم والاسكان والشؤون الاجتماعية والاستيعاب والصحة . وعلق وزير الصحة فيكتور شمطوف على هذه الميزانية قائلا : ان التخفيضات المقترحة ستؤدي الى التوقف عن بناء مستشفيات جديدة ، الامر الذي سيؤدي الى انخفاض مستوى الخدمات الصحية . واضاف وزير الصحة انه ليس في هذه الميزانية اي توازن في فرض العبء وستؤدي الى توسيع الثغرات الاجتماعية بدلا من تضييقها (حديث مع حاييم ايزك - دافار - ٧٥/١٢/١٩) .

كذلك انتقد وزير الاستيعاب شلومو روزن « التوزيع غير العادل للعبء » في الميزانية . ففي وزارة الاستيعاب خفضت الميزانية من ١٨٨ مليون ليرة الى ١٣٤ مليونا ، والوزارة على استعداد لتقليص جهازها . ولكن روزن اعلن انه تلقى وعدا من وزير المالية بالا تكون الميزانية عاملا محددا لعدد المهاجرين « فهناك احتياط مالي لاستيعاب عشرة الاف مهاجر اضافي في حال وصولهم ، زيادة على العدد المتوقع وهو عشرين الف مهاجر ، كما في السنة السابقة » (المصدر نفسه) .

وذكر وزير المعارف والثقافة اهرون يدلين ان تخفيض ميزانية وزارته سيؤدي في الاساس الى خفض ميزانيات الجامعات ، وبالتالي الى رفع الاجور الدراسية وتقليص الهيئة الادارية . كذلك سيؤدي التخفيض الى فرض نظام المناوبة في المدارس الابتدائية والثانوية وعدم بناء ابنية جديدة ، واغلاق نحو الف صف (هآرتس ، ٧٥/١٢/١٥) . وذكر ايضا ان التخفيض سيلحق ضررا باربعين الف طالب في الصفوف التاسعة ، كانوا معفيين في الماضي من دفع الاجور الدراسية (معاريف ، ١٧-١٢-٧٥) .

البطالة متوقعة

يتوقع الاسرائيليون حدوث بطالة على نطاق واسع خلال السنة المالية المقبلة ، نتيجة تخفيض النشاط الاقتصادي العام المخطط له في فرعي البناء والخدمات . وتهدف وزارة المالية من وراء ذلك الى تحويل طاقة بشرية عاملة لفروع الانتاج المعدة للتصدير ، ولكنها تدرك ان هذا الامر صعب التحقيق بسبب قلة الخبرة المهنية لدى اولئك العمال ، خاصة العاملين منهم في فرع البناء . وكان وزير الاسكان ابراهام عوفر قد اعلن ان الميزانية المخفضة التي خصصت لوزارة الاسكان للسنة المالية المقبلة ، ستؤدي الى هدم هذا الفرع وتعطيل ٤٠ الف عامل فيه . واضاف عوفر قائلا « ان وزارة الاسكان بحاجة الى ٤،٥ مليار ليرة اخرى من اجل تقديم مساعدات للعائلات الشابة وتحسين ظروف سكنها ، ونقل السكان الى مدن الاعمار ، واقامة المؤسسات العامة والبدء ببناء ١٥ الف وحدة سكنية ، بحسب تخطيط وزارة المالية . واذا لم تباشر بذلك سيتعطل نحو ٤٠ الف عامل ، وفي حال بدء البناء ، سيبلغ عدد العاطلين ١٥ الف عامل » (دافار ، ١٥-١٢-٧٥) . وذكر بروفيسور باتنكين (معاريف ، ١٩-١٢-٧٥) انه اذا لم يستوعب العمال العاطلين في فرعي البناء والخدمات في فروع الانتاج من اجل التصدير او من اجل مواد بديلة للواردات ، فهناك خطر من ان تفوق نسبة البطالة عندها تلك المتوقعة في خطة الحكومة الاقتصادية . « واذا لم